الأنباء
الثلاثاء 15 ديسمبر 2015

أكدوا أن الخدمات الصحية المحلية مستواها متدنٍ ولا تصلح لعلاج المرضى

نواب: نرفض اقتراح منع العلاج بالخارج والطبابة حق دستوري

رفض عدد من النواب الاقتراح بقانون الذي أقرته اللجنة التشريعية أمس الأول وإحالته الى اللجنة الصحية والقاضي بمنع العلاج بالخارج للمواطنين واقتصار الأمر على الاستعانة بالخبرات الخارجية في العلاج بالداخل.

وفي هذا الإطار، أكد رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية النائب د.عودة الرويعي رفضه للاقتراح بقانون الذي أقرته اللجنة التشريعية والذي يمنع الكويتيين من حقهم في العلاج بالخارج.

وقال الرويعي في تصريح صحافي «لا يمكن بأي حال ان نقبل بتشريع يمنع المرضى من تلقي العلاج في الخارج، فالدولة معنية بتوفير الرعاية الصحية للكويتيين في الداخل والخارج. وأشار الرويعي الى انه اذا كان سبب تقديم هذا الاقتراح نتيجة بعض السلوكيات التي يقوم بها عدد بسيط من مرافقي المرضى، فهذا امر لا يستقيم، ولا ينبغي إقرار مثل هذا القانون الذي يأتي بالدرجة الأولى ضد المواطن.

وأبدى الرويعي ثقته بعدم اقرار اقتراح قانون منع العلاج في الخارج باللجنة الصحية، خاصة في ظل تدني مستوى الخدمات الصحية في الدولة، ونقص الكوادر الطبية وعدد الأسرة بالمستشفيات.

وفي ختام تصريحه، جدد الرويعي رفضه لاقتراح منع ارسال المرضى لتلقي العلاج في الخارج، معتبرا اياه تدخلا صريحا في اختصاص وزارة الصحة.

من جانبه، أكد رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية النائب طلال الجلال رفضه المطلق للاقتراح بقانون الذي ينص على منع ارسال الكويتيين لتلقي العلاج في الخارج، واعتبره تدخلا صريحا في اختصاصات وزارة الصحة ويمنع المرضى من الحصول على حق اصيل لهم في ظل تدني الخدمات الطبية وندرة التخصصات والكوادر الطبية بالكويت.

وقال الجلال في تصريح له «ان فكرة هذا الاقتراح لا تتناسب على الاطلاق مع الواقع الصحي الذي نعيشه، من تدني مستوى الخدمات الصحية بشهادة القاصي والداني».

وشدد الجلال على ان اللجنة الصحية ستصحح الخطأ بشأن الاقتراح بقانون الذي يأتي ضد مصلحة المواطن جملة وتفصيلا، ولن نقر يوما اي موضوع يمس بحقوق المواطنين، خاصة المرضى منهم.

وتساءل الجلال: كيف يتم منع المرضى من تلقي العلاج في الخارج في الحالات المستعصية في ظل تزايد ظاهرة الاخطاء الطبية في العمليات البسيطة؟ وهل المقتدر سيوافق على تلقي العلاج في الداخل في ظل تدني مستوى الخدمات الصحية؟

واشار الجلال الى الواقع الذي يعيشه مستشفى مكي جمعة، فعدد كبير من المرضى لا يجدون اسرة لهم، الامر الذي يتسبب في معاناتهم نتيجة ذلك، فكيف يمكن الموافقة على مثل هذا الاقتراح؟

واستغرب النائب فارس العتيبي من موافقة اللجنة التشريعية على مقترح تقدم به أحد النواب بشأن ربط العلاج بالخارج بقانون.

وقال العتيبي في تصريح له ان العلاج بالخارج هو الحل الموجود الذي لا يوجد بديل له على إثر تردي الخدمات الصحية التي تعيشها الكويت.

وتابع النائب العتيبي إزاء الواقع الطبي الرديء المستشري في مستشفيات ومراكز الكويت الصحية لا يسع بعض الحالات المرضية الا افادها العلاج بالخارج نظرا لعدم توافر علاجها المحلي.

وتساءل العتيبي ما مصير كل الحالات المرضية المستعصية التي تفتقر إلى علاجها داخل الكويت؟ وكيف لمقدم الاقتراح أن تقدم باقتراحه لجلب الطبيب المعالج من الخارج الى الكويت؟ متسائلا وهل سيقبل الطبيب ترك اعماله والقدوم الى الكويت لعلاج حالة او اربع حالات؟ وما فروقات التكلفة ان كان مقدم الاقتراح ينظر لها من الجانب المادي، بل المدة الزمنية ان نظرنا لها من جانب انساني.. معتبرا العتيبي أن بنود الاقتراح المقدم لا تمت الى الواقع بصلة.

وقال االعتيبي في الوقت الذي نتأسف فيه على موافقة اللجنة التشريعية على مقترح كهذا الا أننا نأمل رفضه من اللجنة المعنية وهي اللجنة الصحية.

واضاف العتيبي: بدلا من ان نفكر في قوانين تحدّ وتضيق على المواطنين علينا ان نفكر باقتراحات تصب في صالحهم وتعمل على راحتهم... واننا قبل ان نتحدث عن إلغاء العلاج بالخارج او ربطه بقانون علينا ان نفكر بكيفية تقديم اقتراحات للارتقاء بالواقع الصحي في الكويت وعلينا ان نتفرغ مع الحكومة معا للوصول الى حلول عملية لأوضاع المستشفيات والمراكز الصحية المزرية.

وختم العتيبي تصريحه قائلا انه سيرفض التصويت على الاقتراح في حال وصل الى قاعة عبدالله السالم لأن اقتراح كهذا لا يهدف بالدرجة الاولى الا على تضييق الخناق على المواطنين الذين لا حول لهم ولا قوة.

وأبدى النائب ماضي الهاجري رفضه الشديد لقرار اللجنة التشريعية بالموافقة على اقتراح بقانون يمنع ابتعاث المرضى من المواطنين إلى العلاج بالخارج، مشددا على أن ذلك يعد تدخلا في اختصاصات السلطة التنفيذية ممثلة بوزير الصحة في اتخاذ مثل هذه القرارات، ما يتنافى مع نص المادة 50 من الدستور التي تقضي بفصل السلطات.

وأضاف الهاجري في تصريح صحافي أن هذه الموافقة من شأنها حرمان المرضى من المواطنين من الحصول على مكتسباتهم الدستورية وحرمانهم من حق العلاج، لاسيما أن هناك حالات حرجة لا يوجد لها علاج في الكويت، فماذا يكون مصير مثل هذه الحالات؟

وقال الهاجري: لماذا لم ينظر زملاؤنا أعضاء اللجنة التشريعية إلى معاناة أهالينا من المرضى مع نقص الرعاية الصحية الكاملة في البلاد، لاسيما في ظل ندرة التخصصات الطبية لمعالجة الحالات الحرجة والتي تستدعي علاجها بالخارج.

وجدد الهاجري رفضه لقرار اللجنة التشريعية الذي يحرم العديد من المواطنين الكويتيين من أبسط حقوقهم المشروعة في دولتهم والتي كفلها لهم الدستور، آملا ألا يمر هذا الاقتراح من اللجنة الصحية وأن يراعي أعضاؤها حاجات وحقوق المرضى الكويتيين لاسيما أصحاب الحالات الحرجة.

من جهته، أكد النائب كامل العوضي انه ضد منع المواطنين عن السفر للعلاج بالخارج، مشددا على أن هناك مرضى حقيقيين يستحقون السفر للعلاج، وإذا كان هناك قصور من قبل وزارة الصحة وقيامها بإرسال أناس للعلاج بالخارج غير مرضى ولا يستحقون لأن سفرهم من أجل السياحة، فتلك مصيبة من قبل وزارة الصحة ومسؤوليها هم من يتحملون.

وأضاف العوضي في تصريح صحافي ان العلاج بالخارج يجب أن يستمر، وعلى وزير الصحة ووكيل وزارة الصحة والمسؤولين في الوزارة أن يضعوا حلولا لمشكلة المتمارضين، مشيرا إلى أن وزارة الصحة تقوم اليوم باستضافة دكاترة زائرين إلى الكويت لعلاج المرضى، إضافة إلى ابتعاث الناس إلى العلاج في الخارج.

وتابع: الدولة مسؤولة عن المريض الذي يستحق أن يسافر، أما علاج السياحة فعلى الدولة أن تقوم بإيقافه، ونعلم انه يوجد اكثر من 60٪ يسافرون للسياحة عن طريق السفر للعلاج بالخارج. ولكن لا يكون الحل بالمنع المطلق للعلاج بالخارج بل يكون عن طريق الالتزام بضوابط ومعايير وشروط السفر للعلاج بالخارج دون واسطة او محسوبية، أما المريض الذي يستحق فلابد أن يسافر، ولا يعقل أن نحرم المريض من العلاج بسبب أناس يدعون المرض من اجل السفر.

وأكد العوضي انه وبكل الأسف منتشر في الكويت العديد من الامراض الخطيرة الفتاكة مثل السرطان وامراض القلب والشرايين والتي تصل تكلفة علاجها عشرات الآلاف من الدنانير الكويتية.. فكيف يتحمل المواطن كل هذه المبالغ.. علما بأن الدستور الكويتي كفل حق العلاج لكل مواطن.

وشدد النائب كامل العوضي على أنه ضد مشروع «منع العلاج في الخارج»، وعلى المسؤول الذي لا يستطيع ضبط العلاج بالخارج لصالح المريض الذي يستحق أن يتنحى من وزارة الصحة، وأكد على أن السبب وراء مثل هذا المقترح هو قضية «السفر للسياحة» وليس للعلاج.

وقال العوضي إذا كانت الصحة لا تستطيع أن تمنع من سافر سائحا عن طريق العلاج بالخارج فلماذا تمنع المريض الذي يستحق فعليا العلاج بالخارج؟

د.عودة الرويعي

الرويعي: اقتراح منع العلاج بالخارج مرفوض

طلال الجلال

الجلال: «الصحية» سترفض الاقتراح

فارس العتيبي

العتيبي: الخدمات الصحية متردية

ماضي الهاجري

الهاجري: مكتسبات دستورية لا يجوز حرمان المواطن منها

كامل العوضي

العوضي: لا تظلموا الشعب بأكمله بسبب من يسافر للسياحة

لإحلالهم مكان العمالة الوافدة

العمر: إنشاء مركز لاستقبال طلبات توظيف «البدون» وتدريبهم

قدم النائب جمال العمر اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا لحجم وحساسية ملف محددي الجنسية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي نصه: يعد مشروع تأهيل غير محددي الجنسية لسوق العمل او ما يطلق عليهم فئة البدون من الملفات الشائكة، والذي يتولى ادارته الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير شرعية، لذلك فإن مشروع الاقتراح هو انشاء مركز يتولى استقبال وتصنيف طلبات خريجي هذه الفئة سواء من حملة الشهادة الثانوية العامة او ما دونها، وايضا حملة الشهادات الجامعية كبداية، ويتم عمل برنامج تدريبي لهم في جميع المجالات التي يحتاجها السوق المحلية، وبذلك يتم إحلالها مكان العمالة الوافدة تدريجيا، وتكون هذه الدورات على سبيل المثال: دورات ميكانيكية (سيارات)، نجارة وديكور، حدادة وبناء بجميع انواعه، فنيين بالمصانع، وكتبة، وموظفي استقبال، ومدخلي بيانات.. الى آخره من المهن التي يحتاج إليها سوق العمل الكويتي، والتي أصبح الاعتماد الكلي فيها على الوافدين فقط، ويتم ذلك بتعيينهم بجانب العمالة الوافدة بمختلف جنسياتها والاستفادة من خبراتهم وطاقاتهم قدر الامكان والقدرة على الاحلال التدريجي للعمالة الوافدة. كما انه من الممكن توجيه البعض من فئة غير محددي الجنسية الى تخصصات الزراعة والثروة الحيوانية، وذلك لتشغيلهم بالمزارع الموجودة بمنطقة الوفرة والعبدلي، وذلك للمساهمة في الانتاج الزراعي والحيواني او بما يسمى بالامن الغذائي، وهذا الاقتراح هدفه الاساسي الاستفادة من تكدس طاقات الشباب غير محددي الجنسية الموجودين بالدولة لتكون استفادة ايجابية، وكذلك الاستفادة من المبالغ التي تم صرفها على مدار سنوات التعليم السابقة.

جمال العمر

طالبها بإظهار أسماء تجار الإقامات

موسى: أدعم طنا في استجواب الصبيح

أكد النائب ماجد موسى دعمه للنائب محمد طنا في استجوابه لوزيرة الشؤون ووزيرة التخطيط هند الصبيح، مبينا ان الوزيرة سمحت بإطلاق الشائعات وتداول اسماء النواب وتشويه سمعتهم بسبب لقائها الأخير في قناة المجلس.

وبين موسى ان المسؤولية اليوم تقع بكاملها على الوزيرة الصبيح فهل يعقل ان وزيرة تتحمل المسؤولية تترك الجواب عائما على سؤال مهم وتفتح باب الشائعات على نواب الامة؟ مؤكدا «لن نسمح وسنحاسب».

وقال موسى: اليوم نحن نواب للأمة قد اعتدنا على الشائعات والكلام المرسل دون دليل واضح، أما ان يكون الكلام المرسل والإجابات العائمة من شخص مسؤول فهذا امر غريب للغاية ويدعو للشك والريبة والوزيرة تتحمل المسؤولية وعليها الإجابة وكشف اسماء تجار الإقامات.

وختم موسى بالقول: يجب على الصبيح الاثبات بالأدلة والمستندات تورط أي نائب من مجلس الامة في ملف تجار الإقامات ولا تترك الشائعات لمواقع التواصل الاجتماعي لتشويه سمعة النواب ولتصفية الحسابات.

ماجد موسى

خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد في ديوانه أمس الأول

باقر: تعديلات «الوكالات التجارية» مخالفة لقوانين التجارة العالمية

عبدالله البالول

أكد الوزير والنائب السابق أحمد باقر ان تعديلات قانون الوكالات التجارية المزمع اقرارها مخالفة لقوانين التجارة العالمية والاحتكار، مبينا أن المادة العاشرة من القانون الجديد تعتبر تأصيلا للاحتكار. جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في ديوانه بمنطقة القادسية مساء امس الأول وحمل عنوان «اللجنة المالية وتعديلات قانون الوكالات التجارية» بمشاركة النائب السابق عبداللطيف العميري والأمين العام للحركة السلفية بدر الشبيب.

وأضاف باقر ان من القيود الجديدة للاستيراد هي شرط بلد المنتج، لذلك لن يتمكن أي طالب كويتي من إدخال سيارة اشتراها من الخارج، كما اشار الى ان اللجنة المالية في مجلس الأمة قامت بشطب كلمتي «تاجر أو أكثر» وكذلك «شركة أو أكثر»، وذلك في تعريف الوكالة التجارية الوارد في المادة الأولى، ما يعطي انطباعاً أن الوكالات ستكون احتكارية لتاجر واحد أو شركة واحدة، ورغم نفي أعضاء اللجنة المالية لذلك إلا أنهم لم يضعوا ما يؤكد نفيهم في القانون بحيث ينص فيه على انه «يجوز أن يكون لأي سلعة أو شركة وكيل أو أكثر داخل الكويت»، وأضاف ان المادة الرابعة سمحت باستيراد أو توفير أي سلعة من غير الوكيل ولكنها لم تبين ما اذا كان هذا الاستيراد للمتاجرة أو للاستخدام الشخصي وكان على اللجنة أن تبين ذلك، كما بين ان هذه المادة اضافت شرطا عجيبا لكي يتم تقديم خدمات الصيانة والإصلاح للسلع المستوردة من طرف ثالث «أي غير الوكيل»، وهو «يشترط أن تكون السلعة أو المنتج التي استوردها الطرف الثالث بذات المواصفات للسلع والمنتجات التي يتولى الوكيل أو الموزع تسويقها في الكويت، أي بمجرد أن يضيف الوكيل أي مواصفة جديدة فوق المواصفات الخليجية فانه سيمتنع عن تقديم خدمات الصيانة والإصلاح للسلع المستوردة من أي طرف ثالث، وبالتالي على المستورد أن يرسلها الى بلد الانتاج للصيانة والإصلاح، وهذا إلزام غير مباشر في القانون بعدم الاستيراد من غير الوكيل بالتهديد بالامتناع عن الصيانة والإصلاح، لذلك يجب شطب هذه الفقرة.

وأوضح ان على خلاف قوانين الكويت كلها، نصت المادة السابعة على اعتبار طلب تسجيل الوكالة في وزارة التجارة مقبولا اذا لم يتم الرد خلال ثلاثين يوما، بينما تنص قوانين الكويت كلها ان الطلب يعتبر مرفوضا، ولصاحب الطلب أن يتظلم أمام المحكمة الادارية، ووفقا لهذا النص الجديد يصبح الطلب موافقا عليه اذا تأخر الرد نتيجة تقاعس أو فساد احد الموظفين أو لأي سبب آخر، ولو كان الطلب غير مستوف أو مخالفا للقانون، كما بين ان اللجنة ألغت المادة العاشرة من مشروع الحكومة وهي التي تنص على ان يقدم الوكيل ما يفيد بمزاولته لنشاط الوكالة أي تسويق السلعة خلال سنتين من تاريخ قيد الوكالة، مبينا انه لا شك ان إلغاءها خطأ جسيم لان الوكيل قد يمتنع عن تسويق السلعة باتفاق يبرمه مع وكيل سلعة منافسة او سلعة يكون هو نفسه وكيلها من اجل تسويق السلعة الأخرى بإخلاء السوق من السلعة التي تنافسها بمقابل مالي، ما يخل بحرية المنافسة، وهذا الأمر هو احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المنافسة «2007/10» ويكون من الصعب اكتشافها إلا اذا الزم هذا القانون الوكيل بتسويق السلع التي يحصل على وكالتها وليس على اخفائها وعدم تسويقها.

واكمل حديثه قائلا: «كذلك نصت المادة على شرط أن يكون الاستيراد من نفس بلد الانتاج وهذا الشرط يعني منع الكويتيين الدارسين في أميركا مثلا وغيرهم من احضار سياراتهم الى الكويت عند انتهاء دراستهم اذا كانت السيارة من انتاج ياباني أو ألماني أو كندي أو أوروبي، أما الأخطر من ذلك فهو أن النص قد يمنع شراء الكويتيين السيارات وغيرها من السعودية أو دول الخليج بحجة انها ليست بلد المنشأ، اما النص الوارد في نهاية المادة «وأن يتم التعامل بالمثل مع الوكلاء والموزعين لنفس السلع والمنتجات لدول مجلس التعاون الخليجي»، فهو نص غير واضح، وهو موجه للوكلاء وليس لقابلية الاستيراد، وكان الأولى أن يكون النص: «يجوز الاستيراد أو التوفير من دول مجلس التعاون اذا توافرت فيها المواصفات الخليجية المعتمدة في الكويت وكفالة المصنع».

وذكر في ختام حديثه ان وضع القانون بهذه الطريقة هو جنوح نحو الممارسات الاحتكارية التي تخلت عنها كل دول العالم وحاربتها اتفاقية التجارة الدولية التي التزمت بها الكويت، وكان الأولى أن ينص القانون على جواز تعدد الوكلاء والموزعين وعلى حرية الاستيراد وعدم تقييد المستورد الا بالمواصفات العالمية والخليجية وكفالة المصنع.

من جهته، شدد الأمين العام للحركة السلفية بالكويت بدر الشبيب على ان تعديلات «الوكالات» هي تكريس للاحتكار، والشريعة الاسلامية لا تجيز الاحتكار، لذا يجب على المسؤولين التصدي لهذه التعديلات بأقرب ممكن، فيما كشف النائب السابق عبداللطيف العميري ان تعديلات الوكالات تأتي ضمن سياسة استحواذ المتنفذين على مقدرات البلد في ظل مجلس «صوري»، مشددا على ان هذه التعديلات فصلت على مقاس المتنفذين وأصحاب الوكالات.

احمد باقر وعبداللطيف العميري وبدر الشبيب خلال المؤتمر الصحافي (انور الكندري)

الشبيب: تعديلات «الوكالات» تكريس للاحتكار.. والشريعة الإسلامية لا تجيز هذا الأمر

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الأستاذ الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

نورية سلمان أحمد الأستاذ

والدة / فيصل حامد فردان الأستاذ

وشقيقة كل من / المرحوم عبدالكريم- عبدالله

منصور - محمد - حمود وحبيب

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون